

متطلبات تأهيل الموارد البشرية لتطبيق التدقيق التجاري للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية

-دراسة تحليلية-

محمد زوبرير * ، مروان أولاد عبد النبي **

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الموارد البشرية المؤهلة لتطبيق التدقيق التجاري للمؤسسات الاقتصادية لاسيما بالجانب الشخصي للمدقق التجاري في محاولة لإيجاد أهم المتطلبات التي تساعد على تنمية وتطوير مهارته ، وما ينعكس بذلك على جودة التدقيق التجاري وإيصال النتائج بكل موضوعية وكفاءة للأطراف ذوي العلاقة ، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن المشرع الجزائري قد ركز على الجانب التكويني لمهنة المحاسبة والتدقيق من خلال قانون المهنة 10-01 والمراسيم التابعة له ، إلا أنه وفي الإطار المقترح لتكوين هذه الفئة من الموارد البشرية لمزاولة التدقيق التجاري يتطلب التكامل بين المواد التدريسية ذات الجانب المحاسبي المالي والجانب التسويقي و التجاري من خلال إثراء الجانب المعرفي للمدقق التجاري عن طريق إقترح إدراج بعض المواد التعليمية من برنامج تكوين مفتشي التحقيقات الاقتصادية والمنافسة التابعين لوصاية وزارة التجارة .

الكلمات المفتاحية : تدقيق - موارد بشرية - تأهيل علمي - تأهيل عملي - معايير شخصية .

Human development Requirements For Applying A Commercial Audit Of Algeria Economic Companies - An analytical study -

Abstract:

This study aims to shed light on the human resources qualified to apply the commercial audit of economic institutions, especially on the personal side of the commercial auditor in an attempt to find the most important requirements that help in developing and developing his skill, and what is reflected in that on the quality of the commercial audit and the delivery of the results in all objectivity and efficiency to the parties concerned, has reached This study indicates that the Algerian legislator has focused on the formative side of the accounting and auditing profession through Profession Law 10-01 and its decrees, however, and within the proposed framework for the formation of this category of human

* أستاذ قسم العلوم المالية والمحاسبة ، جامعة غرداية ، الجزائر ، zoubir.mohamed@univ-ghardaia.dz

** أستاذ قسم العلوم المالية والمحاسبة ، جامعة غرداية ، الجزائر ، mouledabdennebi@gmail.com

resources to engage in commercial auditing requires integration between teaching materials with the financial accounting and marketing side And the commercial by enriching the knowledge side of the commercial auditor by proposing the inclusion of some educational materials from the program of training economic and competition inspectors under the tutelage of the Ministry of Commerce.

Keywords: Audit – Human resources – Scientific qualification – Practical qualification – Personal criteria

1. مقدمة

أدت التطورات الحاصلة في البنية الاقتصادية إلى تطور العمليات التجارية و مواكبة التغيرات الحاصلة في هذه البيئة ، حيث تعتبر المؤسسات الاقتصادية نواة الإقتصاد الوطني لكل دولة من خلال العمليات تقوم بها من إنتاج ، تحويل و تدفق السلع والخدمات بين مختلف الأعوان الإقتصاديين وهذا تحت غطاء رقابي داخلي أو خارجي لهاته العمليات التي تقوم بها المؤسسة .

تعتبر وظيفة أو مهنة التدقيق كآلية رقابية وإستشارية بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية ، سواء كان نوع هذه الرقابة داخلية أو خارجية ، وذلك قصد إعطاء المعلومة الصادقة و الوفية حول نشاط المؤسسة ووضعها المالي ، وهذا ما يستوجب على القائم بعملية التدقيق أن يكون له رصيد علمي عالي وخبرة كافية في المجال المحاسبي والمالي وبجوانب عديدة من أنشطة المؤسسة ووظائفها ، بالإضافة إلى متابعة التطوير المهني الذي سيؤدي إلى التحسين المستمر في ممارسات التدقيق .

حيث وفي إطار إعطاء المؤسسة معلومات أكثر تفصيلا وتوضيحا عن أنشطتها وممارستها مع الغير للأطراف ذوي العلاقة تطلب هذا تطبيق وممارسة التدقيق التجاري المؤسساتي مما إستوجب وجود الموارد البشرية المؤهلة لممارسة هذا النوع من التدقيق، التي يتطلب على الهيئات معينة لتكوين المدققين بالجزائر إلزامهم بتقديم برامج دراسية وتكوينية لممارسة التدقيق التجاري والمجالات المتعلقة به .

من خلال التركيز على العوامل الشخصية كالتحصيل العلمي المتخصص في هذا المجال الذي يتلقاه الشخص لمختلف المعارف النظرية المتعلقة بعملية التدقيق والخبرة المهنية الكافية بالإضافة إلى التربصات التطبيقية للإلمام أكثر بالجوانب التي درست نظريا و التمكن من تطبيقها على أرض الواقع وما لهذه العوامل من إنعكاسات على جودة التدقيق.

إشكالية الدراسة : قد تتطلب أي مهنة أو وظيفة ما وجود الموارد البشرية اللازمة لتنفيذها وتطبيقها بكل كفاءة وفعالية ، هذا ما يتطلب وجود بعض الخصائص التي يجب أن تكون في المهني أو الموظف ، إلا أن التدقيق التجاري لايزال بداية الظهور والممارسة ، لهذا تطلب الأمر ضرورة وجود تكوين أكاديمي أو معارف نظرية لدى المدقق التجاري قصد تطبيقها على الميدان وتحقيق الأهداف المرجوة من هذا النوع من التدقيق ، وإنطلاقا مما سبق نطرح السؤال الرئيسي لإشكالية دراستنا كما يلي :

فيما تتمثل المتطلبات اللازمة لتأهيل الموارد البشرية لتطبيق التدقيق التجاري للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية ؟

و للإجابة على الإشكالية الرئيسية تم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي الجوانب الشخصية الواجب توفرها لدى القائم بعملية التدقيق المحاسبي ؟
- ماهي الجوانب الشخصية الواجب تكميلها لدى القائم بعملية التدقيق التجاري ؟

تتمثل الفرضية الأساسية لدراستنا فيما يلي:

- تتمثل المتطلبات اللازمة لتأهيل الموارد البشرية لتطبيق التدقيق التجاري للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بإيجاد برنامج تكويني ملائم يجمع بين الجوانب المالية المحاسبية و الجوانب التجارية حتى يتمكن القائم بعملية التدقيق بممارسة مهامه على أكمل وجه.

■ أهمية الدراسة :

تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال الدور الذي تلعبه مهمة التدقيق التجاري بالشكل الذي يلبي إحتياجات كل الأطراف ذوي العلاقة، من خلال الحاجة إلى ضرورة النهوض بالمهنة وتحسين أدائها وتقديم الخدمات لأفراد المجتمع بأعلى مستوى من الأداء، كما تظهر أهمية تحسين أداء مهنة التدقيق وتطويرة من خلال معالجة ال عناصر الداعمة لذلك كإعداد المعايير الشخصية لضبط الممارسة المهنية للمدققين وتحسين أدائهم من خلال الحاجة الملحة للإلتفات إلى العنصر البشري وتحسين تكوينه و تطوير معارفه

■ أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى التوصل لإيجاد المتطلبات المناسبة من المعارف النظرية والخبرات المهنية للمورد البشري لتأهيله لممارسة التدقيق التجاري وذلك بعرض القوانين والنصوص التشريعية المعمول بها فيما يخص التدقيق المحاسبي بالإضافة إلى التشريع المنظم للمفتشي والمحققين التابعين لمديريات التجارة الولائية ، مع محاولة التوصل إلى نموذج متكامل ينسق ويتم بين الجانبين التجاري والمحاسبي من البرنامج التكويني لفائدة المدقق التجاري .

■ تقسيمات الدراسة

و للإجابة على السؤال المطروح و التحقق من فرضيات الدراسة تم تقسيم البحث إلى جزئين أساسيين، يتمثل الأول في الإطار النظري والذي تم فيه عرض وتوضيح بعض المفاهيم النظرية حول موضوع الدراسة ، أما في الجزء الثاني سوف نتطرق إلى أهم التشريعات و القوانين المعمول بها في الجزائر والتي تنظم مهنة التدقيق والمحاسبة لاسيما الجوانب الشخصية للمدقق ، بالإضافة إلى القوانين التي تحكم وتنظم الأنشطة التجارية وإدارة التجارة .

لغرض جمع المعلومات المناسبة للدراسة تم الإعتماد على المصادر القانونية والتشريعية بالجزائر ، إضافة إلى الكتب و المقالات العلمية المختلفة. الإطار النظري للدراسة

2. الإطار النظري للدراسة

1.2 الموارد البشرية المؤهلة للتدقيق المؤسستي :

الجدول رقم (01) : الموارد البشرية والجهات المؤهلة لممارسة التدقيق

نوع التدقيق	صفة المدقق	التعريف القانوني / الإصطلاحي
تدقيق داخلي (إختياري)	مدقق داخلي	وهو موظف داخل المؤسسة يشغل وظيفة إستشارية و يمارس نشاط التقييم لمساعدة في حكمها لتنفيذ أنشطتها ونشاط وقائي من خلال مراجعة الأحداث والوقائع الماضي ونشاط إنشائي ليشمل كل نشاطات المؤسسة من خلال إعداد لبرنامج التدقيق الداخلي
تدقيق خارجي	محافظ الحسابات	كل شخص يمارس بصفة عادية بإسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على

(الزامي)		حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به.
تدقيق خارجي (تعاقد)	الخبير المحاسبي	كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة تنظيم وتقوم وتحليل المحاسبة ومختلف أنواع الحسابات للمؤسسات والهيئات في التي نص عليها القانون والتي تكلفه بهذه المهمة بصفة تعاقدية لخبرة الحسابات مع مراعاة الأحكام الواردة في هذا القانون ممارسة وظيفة محافظ الحسابات . يقوم المحاسب أيضا بمسك ومركزة وفتح وضبط ومراقبة وتجميع محاسبة المؤسسات التي لا يربطه بها عقد عمل.
تدقيق خارجي (تعاقد/الزامي)	شركات التدقيق	طبقا لأحكام المادة 12 من قانون 10-01 يمكن الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين أن يشكلوا شركات أسهم أو شركات ذات مسؤولية محدودة أو مدنية أو تجمعات ذات منفعة مشتركة باستثناء الأشكال الأخرى للشركات، مهنهم كل على حده شريطة أن يحمل جميع الشركاء الجنسية الجزائرية.

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على :

- *يونس زين ، مصطفى عوادي ، المراجعة الداخلية وتكنولوجيا المعلومات وفق معايير المراجعة الدولية ، مكتبة بن موسى السعيد للنشر والتوزيع ، الوادي ، الجزائر ، 2011 ، ص 34 ، بتصرف .
- قانون رقم 10-01 ، مؤرخ في 29 يونيو 2010 ، يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد ، الجريدة الرسمية العدد 42 ، الصادرة في 11 يوليو 2010 ، ص 06 ، ص 07 ، ص 09.

2.2 المعايير الشخصية للمدقق الخارجي :

تتعلق هذه المعايير بشخصية وتأهيل المدقق وعلاقته بنوعية أدائه، وتعتبر شخصية لأنها تنص على الصفات الشخصية التي يجب أن يتحلى بها المدقق، وتوصف بأنها عامة لكونها تمثل خصائصا مرغوبة في الم دقق لمقابلة معايير العمل الميداني وإعداد تقريره بصورة ملائمة¹ ، وتتكون المعايير الشخصية التي يتطلب توفرها لدى المدقق الخارجي من :

■ التدريب والكفاءة

مما لا شك فيه أن الكفاءة المهنية كمعيار من معايير تدقيق الحسابات، والتدقيق يعتبر من القواعد الهامة التي يجب توافرها في كل من شخص مدقق الحسابات أو مؤسسة تدقيق الحسابات سواء كانت في شكل مكاتب تدقيق متخصصة أو في شكل أجهزة حكومية عامة. ويعني أن الشخص القائم بعملية التدقيق يجب أن يكون لديه كفاءة معينة وتتوفر لديه مواصفات فنية تظهر تلك الكفاءة. ولكي تعطي هذه المواصفات أثرها لا بد أن يتمتع صاحبها بالتدريب والتأهيل المناسب. وحتى تكون هناك ثقة لدى الأطراف في المدقق يجب أن يتوافر لديه شروط التأهيل العلمي والمهني والاستقلال عند إبداء الرأي. ولتحديد معيار الكفاءة لا بد من تحديد القدر المناسب من التأهيل العلمي والتأهيل العملي².

¹ - عمر شريقي ، التنظيم المهني للمراجعة ، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة ، جامعة سطيف 1 ، سنة 2013 ، ص 60 .

² - يعقوب ولد الشيخ محمد ، التدقيق المحاسبي في المؤسسات العمومية ، دراسة مقارنة ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة ، جامعة أوبكر بلقايد ، تلمسان ، 2015 ، ص 59 .

- التأهيل العلمي : يجب أن يحصل المدقق على الدرجة العلمية المناسبة التي توفر له قدرا من المعرفة يتم الحصول عليه من خلال الدراسة في المعاهد والكلية الخاصة بالمحاسبة والتدقيق ، مع المعرفة المتخصصة في جوانب أخرى كدراسات في النواحي السلوكية والإدارة وطرق الإتصال .. إلخ، مع ضرورة وجود تعليم مستمر يستلزم معه إلحاق المدقق بصورة إختيارية أو إجبارية ببعض برامج التعليم المستمر حتى يتمكن من تحديث معرفته العلمية والمهنية من خلال تتبع المستجدات من القضايا المهنية والفكرية.³
- التأهيل العملي : أما عن الجانب العملي فيجب على المدقق أن يضع تكوينه العلمي على إلهدان حتى يرسخ مكتسباته الأكاديمية ويتعلم كيفية توظيفها على أرض الواقع ويتيسر كما في المعاني المهنية.⁴

■ الإستقلال والحياد

- ويعني بهذا المعيار أن يكون لدى المدقق شخصية ذاتية تجعله لا يتأثر بالآخرين وأن مستقلا عند قيامه بواجباته المهنية ويتوخى العدالة رغم أي ضغط يقع عليه ورغم التعارض بين مصالحه الشخصية وواجباته المهنية ، كما أن مفهوم إستقلالية المدقق يتضمن مفهومين رئيسيين وهما :
- الإستقلال الذهني : أن يتجرد المدقق من أي دوافع أو ضغوط أو مصالح خاصة عند إبداء رأيه الفني المحايد مع إلزام الأمانة والصدق في شهادته في تقريره .
- الإستقلال الظاهري : وهو وجود أعراف وقواعد تضمن عدم السيطرة من قبل إدارة الشركة على المدقق وعدم وجود أي إرتباط لمصالحه الشخصية مع إدارة الشركة .

كما أن هناك من ينظر إلى الإستقلالية على أنها تكمن في الإستقلال ب : مجال برنامج التدقيق ، مجال الفحص ، مجال التقرير.⁵

■ بذل العناية المهنية اللازمة والإلتزام بقواعد السلوك المهني

- تبرز أهمية هذا المعيار في حالة المهام التي تحتاج عند ممارستها إلى مهارة خاصة ويعتمد على خدماتها العديد من الأطراف وكذلك كما هو الحال في مهنة المحاسبة والتدقيق أي إلزام المدقق بمستوى أداء معين عند ممارسته للمهنة ، ويحدد هذا المستوى العديد من العوامل منها ما تنص عليها التشريعات المختلفة التي تمثل الحد الأدنى للعناية المهنية المطلوبة من المدقق وقد حددت الدراسات الشروط العامة التي يتعين توفرها في المدقق الحكيم ومن بينها :
- أن يحاول باستمرار الحصول على أي نوع من أنواع المعرفة المتاحة والتي تمكنه من التنبؤ بالأخطار غير المنظورة والتي قد تلحق الضرر بالآخرين ؛
- أن يأخذ بعين الإعتبار أية ظروف غير عادية أو علاقات غير طبيعية قد تحدث سواء عند التخطيط لعملية التدقيق أو أثناء تنفيذ عمليات الفحص ؛
- أن يعمل باستمرار على تطوير مجال خبرته المهنية ، إلى جانب العمل على تطوير المعرفة التي يكتسبها وخاصة في مجال إكتشاف الأخطاء والتلاعب.⁶

³ - عبيد سعد شريم ، لطف حمود بركات ، أصول مراجعة الحسابات ، الطبعة الثالثة ، دار الأمين للنشر والتوزيع ، صنعاء ، اليمن ، 2011 ، ص 47 ، بتصرف.

⁴ - خالد مسيف ، دور تكنولوجيا المعلومات في تطبيق معايير التدقيق الدولية ISA ، دراسة مقارنة ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير (غير منشورة) ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2017 ، ص 44.

⁵ - محمد فضل مسعد ، خالد راغب الخطيب ، دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات ، الطبعة الأولى ، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2009 ، ص 67-68.

⁶ - أحمد قايد نور الدين ، التدقيق المحاسبي وفقا لمعايير التدقيق الدولية ، دار الجنان للنشر والتوزيع ، ط 1 ، عمان ، الأردن ، 2015 ، ص 25 بتصرف.

3.2 المعايير الشخصية للمدقق الداخلي :

تمثل المعايير الشخصية للتدقيق الداخلي المجموعة الأولى من معايير التدقيق الداخلي وتعرف بأنها معايير خاصة بالممارسة المهنية، والتي تتعلق بالمهارات والصفات الواجب توفرها للمدقق الداخلي.⁷

يمكن إنجاز أهم المعايير التي ترتبط مباشرة بشخص المدقق الداخلي من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (02) : أهم المعايير الشخصية للمدقق الداخلي

ر. المعيار	إسم المعيار	الشرح
1100	الإستقلالية والموضوعية	يجب أن يكون نشاط التدقيق الداخلي مستقلاً، ويجب على المدققين الداخليين أداء أعمالهم بموضوعية.
1120	الموضوعية الفردية	يجب أن يتصف المدققون الداخليون بالنزاهة وعدم التحيز، وأن يجتنبوا أي تضارب في المصالح
1200	المهارة والعناية المهنية اللازمة	يجب إنجاز مهمات التدقيق الداخلي بمهارة ومع توشي العناية المهنية اللازمة
1210	المهارة	يجب على المدققين الداخليين أن يمتلكوا المعارف والمهارات والكفاءات الأخرى اللازمة لتنفيذ المسؤوليات الفردية المنوطة بكل منهم بما يمكنهم من تقديم المشورة والتوصيات الملائمة.
1220	العناية المهنية اللازمة	يجب على المدققين الداخليين بذل مستوى العناية والمهارة المتوقع أن يكون عليه أي مدقق داخلي بمستوى معقول من التصبر والإقتدار. بيد أن بذل العناية المهنية اللازمة لا يعني العصمة من الخطأ.
1230	التطوير المهني المستمر	يجب على المدققين الداخليين تعزيز معارفهم ومهاراتهم وكفاءاتهم الأخرى عن طريق التطوير المهني المستمر.

المصدر : من إعداد الباحثين اعتماداً على دليل الممارسات المهنية للتدقيق الداخلي (Standards & Guidance

(IPPF)

3. الإطار التطبيقي للدراسة

1.3 الشروط الأكاديمية لمزاولة مهنة التدقيق الخارجي بالجزائر :

حسب ما جاءت به المادة 08 من قانون 10 - 01 المتعلق بمهنة التدقيق والمحاسبة بالجزائر ، فإنه لممارسة مهنة التدقيق يتطلب ذلك الحصول على الشهادة الجزائرية لمحافظة الحسابات أو الشهادة الجزائرية لخبرة المحاسبية والتان مُنحان من معهد التعليم المختص الذي يتم الالتحاق به إلا بعد إجراء مسابقة للمترشحين الحاصلين على شهادة جامعية في الإختصاص .⁸

⁷ - عامر حاج دحو، التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية ودوره في تحسين أداء المؤسسة الإقتصادية، دراسة على عينة من المؤسسات الإقتصادية بولاية معسكر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير (غير منشورة) ، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2018، ص 125 ، بتصرف.

كما بينت المادة 02 والمادة 03 من قانون رقم 11-393 المتعلق بكفايات التبرص لمهنة التدقيق والمحاسبة نوع الشهادات المطلوبة لإجراء التبرص المهني للخبير المحاسب حسب الشروط المحددة من نفس المرسوم إلا للمتدربين المحصلون على شهادة الدراسات العليا في المحاسبة المحمقة والمالية و شهادة الراسات العليا في المحاسبة والتدقيق بالنسبة لمحافظ الحسابات من معهد للتعليم المتخصص لمهنة المحاسبة أو في أحد المعاهد المعتمدة من وزير المالية طبقا للتنظيم المعمول به⁹. كما فصلت المادة 02 من القرار الوزاري المشترك الخاص بالتخصصات المطلوبة للإلتحاق بمعهد التعليم المتخصص لمهن المحاسب على أنه : يمنح الحق في الإلتحاق بمعهد التكوين المتخصص لمهنة المحاسب للحاصلين على شهادة ليسانس أو أكثر أو أي شهادة جامعية أخرى متحصل عليها من الخارج ومعتزف بمعادلتها ، في أحد التخصصات الآتية ، تم الحصول عليها على الأقل بكالوريا + 03 سنوات : المحاسبة ، المحاسبة والمالية ، المالية ، التدقيق .¹⁰

ومن خلال الجدول التالي سنعرض ما فصلته المادتين 03 و 04 من نفس القرار الوزاري أعلاه لشهادات ليسانس التي تمنح الحق بالمشاركة في المعهد ، وللإشارة فإن مصطلح معهد المحاسب يشير نص المادة 05 من قانون إنشاء المعهد المتخصص لمهنة المحاسب بأنه : يكلف المعهد بضمان التكوين المتخصص قصد الحصول على شهادة خبير محاسب وشهادة محافظ حسابات .¹¹

الجدول رقم (03) : قائمة الشهادات التي تمنح حق المشاركة للإلتحاق بمهنة التدقيق بالجزائر

الشهادة	التخصص
ليسانس نظام كلاسيكي	- العلوم التجارية تخصص محاسبة ؛ - العلوم التجارية تخصص مالية ؛ - العلوم التجارية تخصص محاسبة ومالية ؛ - علوم التسيير تخصص محاسبة ؛ - علوم التسيير تخصص مالية ؛ - العلوم الإقتصادية تخصص علوم مالية ؛ - العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد مالي.
ليسانس نظام ل.م.د	- العلوم التجارية تخصص محاسبة وتدقيق؛ - العلوم التجارية تخصص محاسبة ومالية ؛ - العلوم التجارية تخصص محاسبة وجباية.

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 07 مارس 2017 ، مرجع سابق، ص ص 26-

28.

⁸ - قانون رقم 10-01 ، مؤرخ في 29 يونيو 2010 يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد ، الجريدة الرسمية العدد 42 ، الصادرة في 11 يوليو 2010 ، ص 05.

⁹ - مرسوم تنفيذي رقم 11-393 ، مؤرخ في 24 نوفمبر 2011 ، يحدد شروط وكفايات سير التبرص المهني وإستقبال ودفع أجر الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المترشحين ، الجريدة الرسمية العدد 65 ، الصادرة في 30 نوفمبر 2011 ، ص 18 .

¹⁰ - من إعداد الطالبين اعتمادا على القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 07 مارس 2017 ، يحدد قائمة الشهادات الجامعية التي تمنح حق المشاركة في مسابقة الإلتحاق بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب ، الجريدة الرسمية العدد 45 مؤرخة في 17 سبتمبر 2017 ، ص 12.

¹¹ - مرسوم تنفيذي 12-288 ، يتضمن إنشاء معهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب وتنظيمه وسيره ، مؤرخ في 21 يوليو 2012 ، الجريدة الرسمية العدد 43 ، الصادرة في 25 يوليو 2012 ، ص 10.

2.3 برنامج التكوين لمزاوли مهنة التدقيق في الجزائر :

الجدول رقم (04) : برنامج السنة الأولى من التكوين المتخصص لمزاولي مهنة التدقيق

رقم المقياس	عنوان المقياس	الدروس والمحاضرات	أعمال موج	المعامل
1.	محاسبة معمقة	60 سا	24	04
2.	محاسبة الشركات ومجموعات الشركات : - إندماج ، إنضمام ؛ - الحسابات المدعمة والحسابات المدجة... إلخ	45 سا 45 سا	16 16	03 03
3.	محاسبة الكيانات الخاصة : - البنوك ، التأمينات ، أخرى .	60 سا	24	04
4.	الرياضيات التطبيقية في التسيير .	45 سا	15	02
5.	المحاسبة التحليلية.	45 سا	20	03
6.	- القانون التجاري العام وقانون الشركات - قانون الأعمال.	60 سا 30 سا	20 12	04 02
7.	القانون المدني : إلتزامات وعقود.	30 سا	12	02
8.	قانون العمل والقانون الإجتماعي	45 سا	12	03
9.	الخبرة القضائية : التحكيم	30 سا	12	02
10.	تدقيق 1 : مبادئ ومعايير	75 سا	40	04
11.	الإلتصال واللغات التجارية 1	45 سا	12	01
الإجمالي		615 ساعة	35	-

المصدر : من إعداد الباحثين إعتقادا على القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 07 مارس 2017 ، يحدد كيفية سير التكوين وكذا برامج التكوين المتخصص قصد الحصول على شهادة الخبير المحاسب وشهادة محافظ الحسابات ، الجريدة الرسمية العدد 45 ، الصادرة في 30 يوليو 2017 ، ص ص 17-18.

الجدول رقم (05) : برنامج السنة الثانية من التكوين المتخصص لمزاولي مهنة التدقيق

ر.المقياس	عنوان المقياس	الدروس والمحاضرات	أعمال	المع
-----------	---------------	-------------------	-------	------

	موجهة			
04 02	40 سا 16 سا	75 سا 30 سا	1. - تدقيق 2 : تقنيات ومنهجية ؛ - تدقيق الحسابات الفردية وحسابات مجموعات الشركات	
03	16 سا	45 سا	2. - تدقيق 3 : تدقيق حسابات ال والكيانات الخاصة الأخرى .	
03	12 سا	45 سا	3. الإتصال واللغات التجارية 2	
03	16 سا	45 سا	4. تقنيات كمية : إحصاء وإنتقاء العينات	
03	16 سا	60 سا	5. القانون الجزائري العام والتشريع الجزائري المطبق على الأعمال.	
03	12 سا	45 سا	6. تسيير المخاطر والتأمينات	
03	12 سا	45 سا	7. تسيير الميزانية	
03	16 سا	45 سا	8. المحاسبة : التجارب الدولية	
02	12 سا	30 سا	9. القانون الدولي للأعمال والتحكيم	
02	12 سا	30 سا	10. صعوبات الشركات : الوقاية والتقويم	
03	12 سا	45 سا	11. الأخلاقيات والممارسة المهنية	
-	210 ساعة	600 ساعة	الإجمالي	

المصدر : من إعداد الباحثين إعتقادا على القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 07 مارس 2017 ، مرجع سابق ص ص 18-19.

الجدول رقم (06) : برنامج السنة الثالثة من التكوين المتخصص لمزاوли مهنة التدقيق

ر.ال	عنوان المقياس	الدروس	أعمال	المعامل
------	---------------	--------	-------	---------

	والمحاضرات	موجهة	
1.	الإقتصاد العام ، تنظيم وتسيير المؤسسة	45 سا	16
2.	الاتصال واللغات التجارية 3	45 سا	12
3.	التسيير والإستراتيجية المالية للمؤسسة	45 سا	16
4.	مراقبة التسيير ، الإدارة وتقييم النجاعة	45 سا	16
5.	تشخيص وتقييم المؤسسة	60 سا	24
6.	تسيير المشاريع	30 سا	12
7.	حوكمة المؤسسة والذكاء الإصطناعي	45 سا	15
8.	الإقتصاد والمالية الدوليان : - الإقتصاد الدولي ؛ - المالية الدولية.	45 سا 30 سا	16 12
9.	تقييم ، إدارة ووضع أنظمة المعلومات	45 سا	15
10.	المنازعات الجبائية وشبه جبائية	60 سا	20
11.	الإعلام الآلي وتطبيق التسيير المدمج (P.) معالجة المعطيات والمعلومات	45 سا	16
الإجمالي		540 ساعا	190
التربص الميداني : (أربعة 04 أسابيع في السنة) في شركة أو مكتب الخبرة المحاسبية أو محافظة الحسابات ، المحاسبية والمالية لكيان إقتصادي عمومي أو خاص ينشط في القطاع الإقتصادي ، يتوج بتقرير نهاية التربص .			

المصدر : من إعداد الباحثين إعتقادا على القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 07 مارس 2017 ، مرجع سابق ص ص 19 - 20.

4. برنامج التكوين التكميلي المقترح لمزاولة التدقيق التجاري.

تعد المديرية الولائية للتجارة كمصالح خارجية لوزارة التجارة ، حيث تقوم هذه المديرية الولائية من خلال الأعوان المكلفين بالرقابة بعدة مهام أهمها مكافحة الممارسات التجارية غير الشرعية و الممارسات المضادة للمنافسة و الغش المرتبط بالجودة و التقليد...إلخ ، لذلك سوف نقوم بالإعتماد على أهم محاور برنامج التكوين الذي يتلقاه موظفي وأعوان الرقابة التابعين لمصالح وزارة التجارة .

1.4 شروط الإنحاق بالأسلاك المكلفة بالتجارة:

لقد بين المشرع الجزائري التخصصات التي يمكن لأصحابها التوظيف والترقية في الأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالتجارة وذلك حسب نص المادة 03 من القانون الأساسي لموظفي قطاع التجارة موضحا بأنه تعتبر أسلاك خاصة بالإدارة المكلفة بالتجارة ، الأسلاك

المنتمة إلى الشعبتين التاليتين : شعبة قمع الغش و شعبة المنافسة والتحقيقات الاقتصادية.¹² والتي يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (07) : التخصصات المطلوبة للتوظيف والترقية الخاصة بأسلاك الإدارة المكلفة بالتجارة

الشعبة	التخصصات المطلوبة
شعبة قمع الغش	التكنولوجيا الغذائية والصناعات الغذائية والفلاحة الغذائية - البيولوجيا أو علوم الطبيعة - الكيمياء أو الكيمياء الصناعية (هندسة الطرائق) - الإلكترونيات ميكانيك - ميكروبيولوجيا تطبيقية - بيوكيمياء تطبيقية - علوم الأغذية والتغذية - تكنولوجيا الطرائق (إعلام آلي، إلكترونيك وإلكتروتقني) - بيوتكنولوجيا وعلم الأمراض الجزيئية - نظافة ومراقبة مناهج التحليل - نظافة ومراقبة اللحوم والأسماك .
شعبة المنافسة التحقيقات الاقتصادية	علوم قانونية ، علوم إقتصادية ، علوم تجارية ، علوم التسيير - محاسبة وجباية - تسويق - إدارة الأعمال - قانون الأعمال - محاسبة - مالية - تجارة دولية - دراسة وبحوث تجارية - إقتصاد وتنمية - إقتصاد تطبيقي - إقتصاد وتسيير المؤسسات - إقتصاد دولي - تحليل إقتصادي - - نقود مالية وبنوك - إقتصاد المؤسسة - إقتصاد مالي - تسيير الأعمال - محاسبة وتسيير مالي للمؤسسات - تسيير عمومي - مراقبة وتسيير مالي للمؤسسات - محاسبة ومالية.

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على القرار الوزاري المشترك ، المؤرخ في 4 مارس 2013 ، يعدل ويتمم القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 22 يونيو 2011 ، يحدد تخصصات التوظيف والترقية للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالتجارة ، الجريدة الرسمية العدد 42 ، الصادرة في 21 غشت 2013 ، ص 108.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن المشرع الجزائري قد فرق بين مجالين في إختصاص الإدارة المكلفة بالتجارة ، حيث يتمثل الجانب الأول في شعبة قمع الغش ومراقبة الجودة وهو جانب تقني ، أما الجانب الثاني يتمثل في شعبة التحقيقات الاقتصادية والمنافسة وهو جانب فني.، ومن هنا يمكن أن نفرق بين نوعين من التدقيق التجاري الحكومي وهما التدقيق الحكومي التجاري للجودة و قمع الغش ، والتدقيق الحكومي التجاري للمنافسة و الممارسات التجارية ، وهذا ما يجب أن يتوفر به من رصيد علمي وخبرة ميدانية في هذين المجالين لدى الجهات الخاصة القائمة بالتدقيق التجاري وخاصة المدقق الداخلي وفي إطار ممارسته للتدقيق التجاري لابد أن تكون لديه معارف وخبرة مهنية عالية في المجال التقني أو التكنولوجي على حسب نشاط المؤسسة بالإضافة إلى المعارف ذات الجوانب المحاسبية والتجارية.

2.4 برنامج التكوين المقترح حسب برنامج شعبة مراقبة الجودة وقمع الغش

الجدول رقم (08) : برنامج التكوين التكميلي الخاص بشعبة مراقبة الجودة وقمع الغش

البرنامج حسب	عنوان الوحدة	الحجم الس	المعامل
	الإطار التشريعي والتنظيمي لحماية المستهلك	48	2

¹² - مرسوم تنفيذي رقم 09-415 ، مؤرخ في 16 ديسمبر 2009 ، يتضمن القانون الأساسي الخاص المطبق على الموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالتجارة ، الجريدة الرسمية العدد 75 ، الصادرة في 20 ديسمبر 2009 ، ص 21.

		وقمع الغش	التكوين النظري (المدة: سبعة 07 أشهر)
1	48	قانون المنافسة وقانون الممارسات التجارية	
2	48	التقنيات الإجرائية للرقابة و حماية المستهلك	
2	36	الرقابة التحليلية للعينات وتقنيات التحاليل المخبرية	
1	36	تقنيات التحقيقات في مجال حماية المستهلك	
1	16	تقنيات الإتصال	
1	16	التحرير الإداري	
1	16	الإعلام الآلي	
التربص التطبيقي (المدة : شهران 02) مع إعداد تقرير نهاية التربص التطبيقي.			

المصدر : القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 20 مارس 2012 ، يحدد كفاءات تنظيم التكوين التكميلي قبل الإلتحاق ببعض الرتب التابعة للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالتجارة ومدته و محتوى برامجه ، الجريدة الرسمية العدد 37 الصادرة في 21 يوليو 2013 ، ص 26.

3.4 برنامج التكوين المقترح حسب برنامج شعبة المنافسة والتحقيقات الاقتصادية :

الجدول رقم (09) : برنامج التكوين التكميلي الخاص بشعبة المنافسة والتحقيقات الاقتصادية

البرنامج حسب	عنوان الوحدة	الحجم	المعامل
التكوين النظري (المدة : سبعة 07 أشهر)	القانون التجاري	36	2
	القانون المتعلق بالقواعد المطبقة على الممارسات	48	2
	القانون المتضمن تنظيم الأنشطة التجارية	48	2
	قانون المنافسة	48	2
	النظام المحاسبي المالي	36	1
	تقنيات الإتصال	16	1
	التحرير الإداري	16	1
	الإعلام الآلي	16	1
برنامج التربص التطبيقي (المدة : شهران 02) مع إعداد تقرير نهاية التربص التطبيقي.			

المصدر : القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 20 مارس 2012 ، يحدد كفاءات تنظيم التكوين التكميلي قبل الإلتحاق ببعض الرتب التابعة للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالتجارة ومدته و محتوى برامجه ، مرجع سابق ، ص 28.

4.4 برنامج التكوين المقترح الإختياري للمدقق الداخلي المعتمد

برنامج التكوين المقترح للمدقق الداخلي

تصدر شهادة المدقق الداخلي المعتمد CIA من معهد المدققين الداخليين IIA والذي يعتبر المرجعية الدولية لإصدار معايير التدقيق الداخلي وتعتبر شهادة رفيعة المستوى والإحترافية في التدقيق الداخلي في العالم ، وقد يتحصل على الشهادة لكل المتقدمين

لطالبها سواء من الدول الأعضاء أو غير الأعضاء الجمعية المدققين الداخليين ، كما أنه في الجزائر لا توجد هيئة رسمية لتكوين وتدريب المدققين الداخليين ، أو حتى لا توجد نصوص قانونية تلزم المؤسسات الإقتصادية بضرورة القيام بتدقيق داخلي أو إنشاء وظيفة التدقيق الداخلي بها ، وهذا الأمر قد يكون إختياري بالنسبة للمؤسسات ، أو قد يكون ضروري لها بموجب بعض الإتفاقيات أو التعاقد مع أطراف أخرى ، لذا فمن الأحسن حصول المدقق الداخلي على شهادات تبرهن كفاءته المهنية ومستواه العلمي ، والجدول التالي يوضح لنا الإختبارات التي يقوم بها المدقق الداخلي حتى يحصل على شهادة المدقق الداخلي المعتمد CIA .

الجدول رقم (10) : مناهج إختبار المدقق الداخلي المعتمد CIA

أهم المكتسبات القبلية	أجزاء الإمتحان	محاور الإمتحان	حصة
يتوقع من مترشيحي إمتحان شهادة المدقق الداخلي المعتمد مايلي :	الجزء 01 : أساسيات التدقيق الداخلي.	- أسس التدقيق الداخلي - الإستقلالية والموضوعية - الكفاءة والعناية المهنية - برنامج ضمان الجودة وتحسينه ؛ - الحوكمة وإدارة المخاطر - مخاطر الفساد الإداري.	15 % 15 % 18 % 07 % 35 % 10 %
- الإمام بالمعارف الحالية حول الإطار المهني للممارسة أعمال التدقيق الداخلي IPPF التابع لمهد المدققين الداخليين IIA الإستخدام المناسب له ؛ - القدرة على تطبيق الأدوات والتقنيات لتقييم المخاطر والضوابط الرقابية ؛ - إثبات معرفتهم بالحوكمة المؤسسية ؛ - تطبيق المعارف في الذكاء التجاري وتقنية المعلومات والإدارة للتدقيق الداخلي.	الجزء 02 : ممارسة التدقيق الداخلي.	- إدارة نشاط التدقيق الداخلي ؛ - التخطيط لمهمة التدقيق - تنفيذ مهمة التدقيق ؛ - إبلاغ نتائج المهمة ورصد التقدم.	20 % 20 % 40 % 20 %
	الجزء 03 : عناصر معرفة التدقيق الداخلي	- الذكاء التجاري ؛ - أمن المعلومات ؛ - تكنولوجيا المعلومات ؛ - الإدارة المالية.	35 % 25 % 20 % 20 %

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على ما سبق

5.4 برنامج التكوين الإجمالي المقترح لممارسة التدقيق التجاري

من خلال ما تم عرضه مسبقا يمكن أن نخلص إلى أن البرنامج التكويني الواجب تحصيله من طرف المدقق التجاري يجب أن يحتوي على الجانب المحاسبي المالي و الجوانب المتعلقة بالجمال التجاري وما يتبعه من ذلك ، وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (11) : ملخص المواد المقترحة ضمن برنامج التكوين النظري لمهنة المدقق التجاري

المواد	أهم المحاور
النظام المحاسبي المالي	- التشريع المحاسبي الجزائري ومعايير المحاسبة الدولية. - محاسبة العمليات التجارية : محاسبة المشتريات ، محاسبة المبيعات ، محاسبة المخزونات. - محاسبة الأوراق التجارية.
تدقيق	- تدقيق محاسبي : الإطار التشريعي وتقنيات التدقيق المحاسبي ، تقارير التدقيق... إلخ؛ - تدقيق الأنشطة : تدقيق وظيفة التسويق ، تدقيق المخزونات .. إلخ؛ - تدقيق الجودة : معايير التقييس الدولية ، المواصفات القياسية ... إلخ.
مراقبة التسيير	- التقديرات ومراقبة موازنات المبيعات ، الإنتاج والتموينات... إلخ.
التشريع المالي والقانون الجبائي	- النظام الجبائي ، الضرائب والرسوم المختلفة ، المؤسسة والإدارة الجبائية.
القانون التجاري العام وقانون الشركات	- العقود التجارية : (التجار ، المحلات التجارية ، الدفاتر التجارية .. إلخ). - الإفلاس والتسوية القضائية ، الأوراق التجارية - قانون الشركات التجارية والأصناف الأخرى.
الصفقات العمومية	- الأحكام المتعلقة بالمعاملين الإقتصاديين ، طرق إبرام وتنفيذ الصفقات العمومية.
قانون المنافسة وقانون الممارسات التجارية	- قانون القواعد المطبقة على الممارسات التجارية ، قانون تنظيم الأنشطة التجارية... إلخ. - قانون المنافسة .
تشريع حماية المستهلك وقمع الغش	- أمن المنتجات ، الضمان و خدمات ما بعد البيع ، تقنيات الرقابة و التحقيقات.. إلخ. - إجراءات وتقنيات مراقبة جودة المنتجات ومطابقة المواصفات ... إلخ.
القوانين الدولية والمحلية للأعمال والتحكيم	- قانون العقود الدولية ، الإتفاقيات الدولية ؛ - القانون الدولي للتجارة الإلكترونية والملكية الفكرية ، حماية الملكية الفكرية والصناعية - التشريع الجزائري ، القانون الجزائري للتجارة الإلكترونية ؛ - غرفة التجارة الدولية ، التحكيم الدولي ، التحكيم في التشريع الجزائري.
الإقتصاد العام	- إقتصاد السوق والنشاط الإقتصادي ؛ - الميزان التجاري وميزان المدفوعات ، التبادلات التجارية ، تمويل التجارة الخا .. إلخ.

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على المراجعات السابقة.

5. الخاتمة

تتضمن أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة، بعد الإطلاع على مختلف التشريعات المحلية و المعايير التي لها صلة بالجانب الشخصي للمدقق وإجابة على السؤال الرئيسي للبحث توصلت نتائج هذه الدراسة إلى :

- التعليم والتكوين الذي يتلقاه مدقق الحسابات بالجزائر سواء كان محافظ الحسابات أو الخبير المحاسبي يعتبر ملما أكثر بالجوانب المالية والمحاسبية ؛
- المقاييس التعليمية المدرجة في برنامج التكوين لدى الأعوان المكلفين بالرقابة التابعين لإدارة التجارة يمكن إدراجها ضمن برنامج تكوين مدققي الحسابات بالجزائر ؛
- يمكن تقسيم الموارد البشرية المؤهلة للقيام بعملية التدقيق التجاري إلى نوعين وهما : المدقق التجاري للمنافسة والممارسات التجارية وهو الذي يتم تركيز تكوينه على الجوانب المحاسبية المالية والجوانب التجارية، أما النوع الثاني فهو يخص التدقيق التجاري للجودة ومطابقة المواصفات يتم تركيز تكوينه على الجوانب التقنية والتكنولوجية بالإضافة إلى الجوانب التجارية .
- توجد بعض المواد المشتركة بين برنامج التكوين لدى الأعوان المكلفين بالرقابة التابعين لإدارة التجارة وبرنامج تكوين مدققي الحسابات ، إلا أنه تعتبر غير كافية إلى حد ما ويشترط التنسيق فيما بين هذه المواد حتى يصبح البرنامج التكويني ملما بكافة الجوانب ذات الطابع المحاسبي المالي و الطابع التجاري التسويقي.

توصيات الدراسة :

: من خلال دراستنا للموضوع وبعد تحليل النتائج المتوصل إليها، يمكننا إدراج بعض التوصيات الخاصة التي ترمي لتعزيز وتسهيل مدققي الحسابات إلى القيام وممارسة التدقيق التجاري للمؤسسات الإقتصادية من خلال النقاط التالية :

- لغرض تطوير أي مهنة معينة يتطلب الأمر من الجهات الوصية تنمية الموارد البشرية المخصصة لممارسة هذه المهنة بهدف الحصول على نتائج مرضية وبكل كفاءة مهنية ؛
- يمكن لمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب التنسيق والتعاون مع مركز تكوين أعوان الرقابة في وزارة التجارة وتحسين مستواهم لإعداد برامج تعليم وتكوين تخص الرقابة الممارسة في المجال التجاري ؛
- ضرورة حصول المدقق التجاري على دورات تكوينية بشكل مستمر لتحديد معارفه وتنمية مهاراته ؛
- ضرورة قيام المؤسسات بتدريب مدققيها الداخليين للحصول على شهادات ذات إعتراف دولي في التدقيق قصد زيادة الكفاءة المهنية لهم .

المراجع

القوانين والمراسيم :

- قانون رقم 01-10 ، مؤرخ في 29 يونيو 2010 ، يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد ، الجريدة الرسمية العدد 42 ، الصادرة في 11 يوليو 2010 .
- مرسوم تنفيذي رقم 11-393 ، مؤرخ في 24 نوفمبر 2011 ، يحدد شروط وكيفيات سير الترتيب المهني وإستقبال ودفع أجر الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المترشحين ، الجريدة الرسمية العدد 65 ، الصادرة في 30 نوفمبر 2011.
- مرسوم تنفيذي رقم 12-288 ، يتضمن إنشاء معهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب وتنظيمه وسيه ، مؤرخ في 21 يوليو 2012 ، الجريدة الرسمية العدد 43 ، الصادرة في 25 يوليو 2012.
- مرسوم تنفيذي رقم 09-415 ، مؤرخ في 16 ديسمبر 2009 ، يتضمن القانون الأساسي الخاص المطبق على الموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالتجارة ، الجريدة الرسمية العدد 75 ، الصادرة في 20 ديسمبر 2009 .
- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 07 مارس 2017 ، يحدد قائمة الشهادات الجامعية التي تمنح حق المشاركة في مسابقة الإلتحاق بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب ، الجريدة الرسمية العدد 45 الصادرة في 30 يوليو 2017 .
- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 07 مارس 2017 ، يحدد كيفية سير التكوين وكذا برامج التكوين المتخصص قصد الحصول على شهادة الخبير المحاسب وشهادة محافظ الحسابات ، الجريدة الرسمية العدد 45 ، الصادرة في 30 يوليو 2017.
- القرار الوزاري المشترك ، المؤرخ في 4 مارس 2013 ، يعدل ويتمم القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 22 يونيو 2011 ، يحدد تخصصات التوظيف والترقية للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالتجارة ، الجريدة الرسمية العدد 42 ، الصادرة في 21 غشت 2013.
- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 20 مارس 2012 ، يحدد كيفية تنظيم التكوين التكميلي قبل الإلتحاق ببعض الرتب التابعة للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالتجارة ومدته و محتوى برامجه ، الجريدة الرسمية العدد 37 الصادرة في 21 يوليو 2013 .

كتاب

- ثابتي، الحبيب و بندي عبد الله، عبد السلام (2012). تجديد مناهج و أدوات تحليل العمل و توصيف الوظائف: مدخل الكفاءات، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر.
- حبيد سعد شريم ، لطف حمود بركات ، أصول مراجعة الحسابات ، الطبعة الثالثة ، دار الأمين للنشر والتوزيع ، صنعاء ، اليمن ، 2011.
- يونس زين ، مصطفى عوادي ، المراجعة الداخلية وتكنولوجيا المعلومات وفق معايير المراجعة الدولية ، مكتبة بن موسى السعيد للنشر والتوزيع ، الوادي ، الجزائر ، 2011 .

محمد فضل مسعد ، خالد راغب الخطيب ، دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات ، الطبعة الأولى ، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2009.

أحمد قايد نور الدين ، التدقيق المحاسبي وفقا لمعايير التدقيق الدولية ، دار الجنان للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، عمان ، الأردن ، 2015 .

المقالات :

لجراح، عبد الناصر وعبيدات، علاء الدين . (2011) . مستوى التفكير ما وراء المعرفي لدى عينة من طلبة جامعة البرموك في ضوء بعض المتغيرات، *المجلة الأردنية في العلوم التربوية*، 7(2)، 145-162.

الأطروحات:

عمر شريقي ، التنظيم المهني للمراجعة ، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية (غير منشورة) ، جامعة سطيف 1 ، سنة 2013 .

يعقوب ولد الشيخ محمد، التدقيق المحاسبي في المؤسسات العمومية ، دراسة مقارنة ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، غير منشورة ، جامعة أوبكر بلقايد ، تلمسان ، 2015 .

خالد مسيف ، دور تكنولوجيا المعلومات في تطبيق معايير التدقيق الدولية ISA ، دراسة مقارنة ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير (غير منشورة) ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2017 .

حامر حاج دحو، التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية ودوره في تحسين أداء المؤسسة الإقتصادية، دراسة على عينة من المؤسسات الإقتصادية بولاية معسكر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير (غير منشورة) ، جامعة أحمد دراية ، أدرار، 2018.

مواقع الأنترنت:

الموقع الإلكتروني لمعهد المدققين الداخليين IIA تاريخ التصفح 2020/07/23 الساعة 20.30

<https://na.theiia.org/translations/PublicDocuments/IPPF-Standards-2017-Arabic.pdf>